البنتاغون يقدر ان امريكا ستحتاج الى نحو ألف طلعة جوية لتدمير 14 منشأة نووية

الاوروبيون يعتقدون ان بوش قرر استخدام القوة ضد ايران.. والمسألة التوقيت

■ يُظهر دبلوماسيون اجانب في العاصمة الامريكية اهتماما كبيرا بالتأملات التي تقول ان الولايات المتحدة في مرحلة ما قد تقصف البنى التحتية الذرية في ايران.

ولهذا فان الاعلان العلني لتأييد اسرائيل في موضوع التهديد الايراني، الذي منحه الرئيس جورج بوش في الزيارة الاولى لرئيس الحكومة ايهود اولمرت للبيت الابيض، ذو أهمية.

في الحقيقة هناك خبراء، يقولون ان الرئيس بوش ضعيف جدا بحيث لا يستطيع ان يقرر عملية كهذه وان العالم «سيضطر الى ان يعتاد العيش» مع سلاح ذري تملكه ايران. الويل من تلك الحياة، وبخاصة للدولة اليهودية.

ومن جهة اخرى، يقتبسون في واشنطن، في أحاديث خاصة، سفير دولة في اوروبا الغربية، تعارض حصول ايران على القوة الذرية، يعتقد أن الرئيس بوش قرر العمل المضاد لايران بالقوة، والمسألة هي التوقيت. حسب ذلك السفير، يُقدر البنتاغون أن الولايات المتحدة ستحتاج الى نحو ألف طلعة جوية لتدمير 14 منشأة في ايران، تتعلق ببحث وتطوير القنبلة النووية.

ان اعداد الخيار العسكري هو استنتاج امريكي انه لا يمكن اقناع الصين وروسيا بفرض عقوبات على ايران، تضطرها الى الخضوع لأوامر مجلس الامن. في هذه الساعة تُدير روسيا تفاوضا مع ايران لاقامة مفاعل ذري آخر بمليار دولار، ولبيع نظام صواريخ مضاد للطائرات بنصف مليار دولار.

ان بُخل اولمرت بالكلمات فيما يتعلق بتفصيلات تباحثه مع الرئيس بوش في الموضوع الايراني، والكلمات المنتقاة التي اختارها الرئيس الامريكي عند وقوفه بجانب اسرائيل في الموضوع، يوجد فيها ما يشهد، برأيي، باستعداد بوش استنفاد الحكم على ايران. وفي الحقيقة أن الرئيس عاد وأكد أنه ينوي محاولة حل الموضوع الايراني بطرق دبلوماسية، ولكن ضمّن اقواله بنفس القدر عدم ثقة بأنه يمكن اقناع الايرانيين بالعدول عن طريقهم. يصعب أن نصدق أن بوش، الذي أظهر مسؤولية عن مصير العالم بازاء الاسلام المتشدد، سيكون مستعدا لانهاء ولايته وهو يُخلف الكرة الارضية مثل كرة لعب لحكم شيوخ الدين في ايران المسلح بسلاح ذري.

في حالة هجوم جوي امريكي على ايران، سيطلق الايرانيون صواريخ ذات دفع ذاتي على اسرائيل. قد تسبب هذه الصواريخ ضررا ما، لانه ليس من المضمون أن تستطيع نظم صاروخ «حيتس» تعويق جميع أنواع الصواريخ التي تملكها ايران. لهذا فان الغطاء الدفاعي الذي منحه بوش لاسرائيل، في تصريحه بجانب اولمرت، مهم ايضا من اجل الاستعداد لهجوم جوي ممكن للولايات المتحدة على ايران.

الاقتصاد بالكلمات وحفظ السر، أصبحا من العلامات التي تميز ادارة بوش. يأمل الرئيس ومشايعوه أن يكون الشريك الاسرائيلي موضع ثقة، لان الحديث عن قضايا حقيقية للموت والحياة. حيال المشكلة الايرانية يصبح كل شيء قزما. يعلم بوش أنه لا يملك احتمال اقناع ايران بالمنطق، كما يعلم اولمرت أنه لا يوجد احتمال لأن يحصل أبو مازن على العضل وأن تتغير حماس. لهذا سيعمل كل واحد منهما ـ هذا حيال ايران وذاك حيال الفلسطينيين ـ من اجل الافضاء الى حل سياسي، وهما يعلمان أنه لا يوجد أمر كهذا، لا في طهران ولا في غزة. الاجراء الامريكي المضاد لايران الذرية، هو عملي ويسبق كل اجراء آخر.

أوري دان
كاتب يميني
(معاريف) 2006/5/25

المدينة ليست مقسمة بين العرب واليهود وحدهم وانما بين اليهود انفسهم

اغلبية اليهود في اسرائيل لم يعودوا راغبين في تحقق حلم الأجيال بتحرير مدينة القدس

■ تحرير القدس كان في تجربة تلك الايام، رمزا لتحقق الاحلام القومية. أجيال كثيرة لم تكن فرحة في دولة اسرائيل مثلما كانت في لحظة بث عبارة موتاغور الشهيرة «جبل الهيكل بأيدينا».

مرت 39 سنة منذ ذلك الحين، وقد اصبحت المدينة وأجزاء غير قليلة من الدولة تحت غمامة حزينة كئيبة. مشاعر السمو قد تلاشت. أجزاء كثيرة من المدينة والدولة لم تعد «بأيدينا»، وليس فقط في «جبل الهيكل». عاصمة الشعب اليهودية ليست مقسمة بين العرب واليهود وحدهم، وانما بين اليهود انفسهم، وهناك ضعف متزايد في الاجماع على الاحتفاظ برمز الجذور اليهودية. من هنا لم يعد هناك إصرار على وحدة المدينة وخوض الكفاح من أجلها.

في السنوات الاولى بعد التحرير، كانوا يُحبون يوم القدس هنا كعيد قومي، ومع السنين تحول الى عيد للاوساط الدينية مع انخفاض مكانتها القومية والعاطفية. لم نعد نرى الحركات الشبابية في مسيرات يوم القدس، وعدد الرحلات المدرسية المعتادة في مواقع المدينة، قلت هي الاخرى قياسا الى السابق.

السبب ليس أمنيا فقط. القلب آخذ في الابتعاد عما ترمز اليه القدس. وبعد القلب تصبح الاعمال أسهل بكثير.

واذا كان الشعب مستعدا للتنكر لقَسَمه الشهير: «إن نسيتك يا قدس فلتنسني يميني»، الذي لم يطلقه بصدد مواقع اخرى في البلاد، ولسانه لم يلتصق بحلقه عندما عرض رئيس وزراء يهودي (ايهود باراك) على العرب أخذ جبل الهيكل، واذا لم تعد مدينة داود (سلوان) على رأس سلم أولوياته واهتماماته ـ لماذا يجب ان تبقى في مثل هذه الحالة مواقع مثل الخليل وأيلون موريه وبيت ايل وبيت حورون بأيدينا؟

اليوم سيُنظم الاحتفال السنوي بيوم توحيد القدس (إياكم أن تقولوا «تحريرها») في تلة الذخيرة، وسيتعهد رئيس الوزراء، كما فعل كل من سبقوه، بمن فيهم ايهود باراك، بالحفاظ على وحدتها. أشك في أن يأخذ أحد من الجمهور ما سيقوله على محمل الجد. كما أن الكثيرين لن يُبالوا بذلك. اغلبية اليهود في اسرائيل لم يعودوا راغبين في تحقق حلم الأجيال.

ثلة من المحاربين الذين شاركوا في معركة القدس تداولوا حول مسألة اتخاذ قرار بشأن تحرير البلدة القديمة، فيما لو حدثت المعركة اليوم وليس في حزيران (يونيو). الجواب هو أن الحكومة كانت ـ كما تفعل في حالات كثيرة اليوم ـ ستتخذ قرارات دفاعية، وان رئيس هيئة الاركان كان سيوصي باستخدام «وسائل تكنولوجية».

التضحية والتصميم هما الضمانة لبقاء السيطرة اليهودية على الرمز التاريخي للشعب اليهودي في ظل التعقيدات القومية والدينية والعاطفية والعالمية التي ترتبط بهذه المدينة. العمل هو الذي يبرهن للجميع على ان الشعب اليهودي مصمم فعلا على تحقيق قسمه الذي أقسمه للقدس.

الجمعيات، وليس الحكومة، هي التي تقوم باستعادة العقارات اليهودية في مدينة داود وغيرها من أحياء المدينة. الدولة غير راغبة لان اعادة هذه البيوت كما في حي اليمنيين اليهود في سلوان الى أصحابها اليهود، سيحول دون تحول شرقي المدينة الى عاصمة لفلسطين التي تعتبر اليوم هدفا مقدسا لدى جميع الأطراف.

يسرائيل هرئيل
كاتب يميني ومُنظر المستوطنين
(هآرتس) 2006/5/25

الثمن الذي طلبه الامريكيون في المقابل كان تعديلها

بوش ايد خطة الانطواء والان على اولمرت ان يفي بوعده والانسحاب ضمن حدود مؤقتة

■ بعد انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية سئل احد مساعدي رئيس الحكومة ايهود اولمرت ان كان ذلك يعتبر نهاية لعملية الانسحاب الاسرائيلي احادي الجانب من المناطق. «العالم» شاهد ما حدث في غزة بعد فك الارتباط والان سيعارض حدوث عملية مشابهة في الضفة الغربية خشية ان تتحول هي الاخرى الى حماستان. المساعد رد عليه: «فليتفضلوا او يعارضوا الانسحاب وعندها سنحصل على احتلال بترخيص دولي. نحن في انتظار ذلك منذ أربعين عاما» اضاف بسخرية.

هذا المنطق كان في مركز لقاء ايهود اولمرت وجورج بوش في البيت الابيض في هذا الاسبوع. الولايات المتحدة تطالب اسرائيل منذ 1967 بالانسحاب من المناطق وعدم اقامة مستوطنات فيها. بعد ان وصلت اسرائيل نفسها الى الادراك بأن عليها اخلاء المستوطنين والانسحاب من الضفة الغربية لم تعد أمريكا قادرة على ايقافها حتى ان كان لديها سلم اولويات مغاير. الادارة الامريكية تستطيع ان تؤثر على وتيرة الانسحاب وحجمه وعدم منعه. الاوروبيون ايضا والدول العربية والفلسطينيون الذين يؤيدون اخلاء المستوطنات ويعارضون الخطوات احادية الجانب فقط، سيجدون صعوبة في اقناع اسرائيل بالبقاء في ايتمار ويتصهار وتفوح الى أن يظهر «الشريك» الفلسطيني.

اولمرت هو رئيس الحكومة الاول الذي أوضح في زيارته الاولى لواشنطن بأن اسرائيل لم تعد تريد اغلبية الضفة واصبحت تعتبرها عبئا على كاهلها وليس ذخرا. ايهود باراك توجه الى واشنطن قبل سبع سنوات وبيده خطة غير مسبوقة للتسويات مع سورية والفلسطينيين بما في ذلك الانسحاب من المناطق الا انه طلب الاعلان عن «نهاية الصراع» مقابل ذلك. اولمرت لا يطلب شيئا، «وعده بالبحث عن كل وسيلة» لتفاوض فارغ من مضمونه: هو يفضل ان تتحرك اسرائيل بنفسها من دون احسان من الطرف الآخر.

الشروط التي وضعها اولمرت للطرف الفلسطيني تبدو كنسخة قوية من «ايام الهدوء السبعة» التي طرحها شارون. سلفه اكتفى بوقف الارهاب وتفكيك فصائله واولمرت يطالب ايضا بتنفيذ كل الاتفاقيات السابقة رغم ان اسرائيل نفسها حرصت دائما على عدم تنفيذ البنود غير المريحة لها مثل «الممر الآمن» من غزة للضفة. خلافا لشارون الذي قال مرارا بأنه لا يثق بالعرب، اولمرت يقول انه يثق بصدق نوايا محمود عباس الا انه يعتقد ان الرئيس المنتخب للسلطة ضعيف جدا. هكذا نصل الى نفس النتيجة في كلا الحالتين.

بوش منح اولمرت دعما سخيفا «لافكاره الجريئة». الثمن الذي طلبه الامريكيون في المقابل كان تعديل الخطة. هم قالوا انهم لن يعترفوا بالحدود التي ستضعها اسرائيل لنفسها من دون موافقة فلسطينية، اولمرت في المقابل خفف تصريحاته. «الحدود الدائمة» التي وعد بترسيمها تحولت الى «حدود امنية».

الكتل الاستيطانية ستضم لاسرائيل فقط ضمن التسوية الدائمة وستبقى حتى ذلك الحين منطقة محتلة متنازعا عليها. الاحاديث عن بناء الاف الوحدات السكنية في الكتل الاستيطانية وفي منطقة أي ـ 1 نسيت خلال الطريق الى واشنطن. في المستقبل المنظور سيكون على اولمرت ان يكتفي بدعم امريكي هادىء لخطواته مثل استكمال الجدار والبناء داخل المستوطنات.

الرئيس الامريكي جورج بوش ورئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت خلال مؤتمر صحفي في واشنطن

اولمرت اختار طريقة العمل التي اتبعها سابقه في فك الارتباط وهو يجهز نفسه للانسحاب من المناطق: التوصل الى اتفاق مع واشنطن اولا ومن ثم استخدام هذه الموافقة لحشد الدعم الداخلي وكقيد ذاتي من امكانية التراجع عن الخطة. تصريح بوش بالامس الاول حقق لاولمرت هدفه. ولكن تلك كانت المرحلة الاولى السهلة، بوش تبنى خطة الانطواء ولم يقع في فخ «الاحتلال المرخص».

الان جاء دور اولمرت لسداد دينه والوفاء بوعده. لهذا السبب سيكون عليه أن يتغلب على مشاكله الائتلافية ومعارضة المستوطنين للانسحاب. وبالمقارنة مع هذه المصاعب ـ تبدو زيارة الرئيس نزهة ممتعة.

الوف بن
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/25

محاولة تبرير قرار محكمة العدل العليا بشأن قانون لم الشمل للعرب لاسباب ديمقراطية

■ اسرائيل في وضع حرب: في وضع كهذا، لا حق لمواطن اسرائيلي في أن يتزوج مواطنا من منطقة هي منطقة معادية وأن يأتي بزوجه الى اسرائيل ليُمكّن من حصوله على المواطنة هنا. كل دولة في وضع حرب كانت ستتصرف هذا التصرف.

هذا ببساطة، معنى قرار محكمة العدل العليا في شأن تعديل قانون المواطنة. أنا كعضو في لجنة روبنشتاين، التي طُلب اليها أن تقترح سياسة هجرة الى اسرائيل، لست راضيا عن الصيغة الكاسحة للقانون الموجود، ولهذا اقترحت اللجنة نظاما أكثر تحديدا لمواجهة القضية. ولكن في أساس الأمر اتخذت محكمة العدل العليا قرارا صحيحا ـ وشجاعا، اذا ما أخذنا في الحسبان الدهماوية الشعبية التي صحبت احيانا الاستئنافات التي رُفعت باسم مواطنين اسرائيليين عرب تزوجوا نساء فلسطينيات من المناطق.

عُرضت القضية احيانا وكأن الحديث عن الحق في اقامة عائلة واختيار زوج. بلا ريب، حق اقامة العائلة هو حق ـ لكنه مثل كل حق آخر (حق حرية التعبير، وحق حرية الانتظام) ليس حقا مطلقا، بل يجب أن يتوازن وحقوقا اخرى، عرض المستأنفون وجزء من منظمات حقوق الانسان التي تؤيدهم هذا الحق وكأنه حق مطلق، يجب أن يكون كل تقدير آخر خاضعا له. وليس لهذه الأمور أساس.

وفضلا على ذلك: في واقع دولة اسرائيل، الحق في اقامة عائلة مقيد من عدة جوانب. ولما كان الزواج في اسرائيل منظما (كميراث طريقة «الملة» العثمانية) في اطار الطائفة الدِينية، فانه لا يستطيع اسرائيليون أبناء طوائف دينية مختلفة الزواج في اسرائيل إلا بغير تغيير الديانة: وهذا بلا ريب مس شديد بحقوقهم في الحياة العائلية. لا يستطيع حتى عرب اسرائيليون مسلمون الزواج بعربيات اسرائيليات من الطوائف المسيحية، يوجد مئات الآلاف من أبناء هجرة الاتحاد السوفييتي السابق، يُحظر عليهم الزواج في البلاد بالفعل: لم نسمع أن منظمات حقوق المواطن هُرعت للدفاع عن حقوق هؤلاء في اقامة عائلة. هل يكون من الخطأ أن نقول إن عددا من منظمات حقوق المواطن ترى عملها فقط عندما يأتلف مع موقف يطلب المس بدولة اسرائيل كدولة يهودية، وأن جوانب اخرى لحقوق المواطن ـ وفي ضمنها قضايا زواج ـ لا تهمهم حقا؟

في النقاش العام في أعقاب قرار الحكم كانت هناك تصريحات تُسوي بينه وبين السياسة التي عاناها اليهود في الماضي. هذه سخافة: هل كان هناك مرة يهود أعلنوا الحرب على الدول التي عاشوا فيها أو هددوا وجودها؟.

دولة اسرائيل دولة ديمقراطية ـ موجودة في حرب. بالقياس الى دول ديمقراطية اخرى، تعرف على نحو عام ـ وليس ذلك من غير جدل داخلي شديد ـ كيف توازن بين قيمها الديمقراطية واعتباراتها الوجودية. سنت الولايات المتحدة وبريطانيا قوانين أكثر تشددا بعد الحادي عشر من ايلول (سبتمبر). ومن يتجاهل هذا التعقيد، إما أنه لا يعيش هنا حقا ـ او أنه يريد ان تُهزم اسرائيل في نضالها الوجودي. يحسن أن تُقال الامور بصراحة، وأن يقولها خاصة اولئك الذين يريدون الحفاظ على طابع دولة اليهود الديمقراطي والليبرالي.

شلومو أفنيري
محاضر في الجامعة العبرية
(يديعوت احرونوت) 2006/5/25

التباينات المزعومة بين قضاة المحكمة العليا حول اولوية الامن ام حقوق الانسان شكلية وفي الجوهر مدرسة واحدة لتشريع الاحتلال الاحمق

■ ميشال حشين صنع معروفا مع زميله رئيس محكمة العدل العليا اهرون باراك عندما ابرزه في صورة من يعتبر حقوق العرب أهم من أمن اليهود.

نزهة قصيرة في يوم القدس على امتداد الجدران الاسمنتية التي تشوه وجه الاسوار الحجرية في البلدة القديمة يمكنها ان تعلم القاضي المتقاعد شيئا أو اثنين حول حقوق الانسان والامن في ظل الاحتلال.

لينظر الى الفتيات الصغيرات اللواتي يعبرن من خلال الشقوق غير المستكملة في السور الفاصل في طريقهن الى المدرسة حتى يعرف أن كانت الدولة التي ترفع لواء حقوق الانسان بمثل هذه الصورة.

من الاجدر ان ينظر ايضا للصبيان الذين يلقون بحقائبهم المدرسية الى ما وراء السور ويقفزون من ورائها نحو الاسفل، ويسأل نفسه الى أي حد يخدم هذا السور الذي وافق عليه هو وباراك أمن مواطني اسرائيل. الجواب ينطبق ايضا على قضية حرمان الاف العرب حقهم في العيش مع ابنائهم بسبب خطورة قيام افراد قلائل باستغلال ذلك للمس بحياة اليهود. قبل 39 عاما وبعد الحرب بايام قلائل وضع البروفيسور يشعياهو ليفوفيتش جسرا يربط بين التباين والخلاف المزعوم بين مدرسة باراك التي تنادي بالحساسية تجاه حقوق الانسان وبين مدرسة حشين التي تركز على الامن. نبي الحقيقة المقدسي (ليفوفيتش) أقترح محك «الشر الاحمق والحماقة الشريرة». قصده كان ان ضرر الاحتلال السيء ملازم للمحتل ولن يحل عنه. اما المس بحقوق الفلسطينيين والامن الشخصي للاسرائيليين هما وجهان لعملة واحدة وانعكاس للتناقض الداخلي في العبارة السخيفة «احتلال حضاري» التي كانت شائعة في اسرائيل طوال سنوات.

الجدار الفاصل الذي يتغلغل داخل اراضي الضفة ويفصل بين الفلسطينيين والفلسطينيين والانسحاب من قطاع غزة هما أدلة متأخرة على ان الاحتلال شرير واحمق في آن واحد. اسرائيل سعت طوال سنين كثيرة «لفرض الحقائق على الارض مهدرة الموارد الهائلة وملحقة الضرر بحقوق الفلسطينيين». واخيرا بعد أن تحولت المناطق من «اوراق مساومة في المفاوضات السلمية الى عبء امني ها هي تتنازل عنها مجانا».

اسرائيل تلحق الضرر بحقوق الانسان الاساسية جدا للفلسطينيين طوال سنوات كثيرة: حقهم في العيش، الحرية، الامن، الصحة، التربية، الاحترام، الحركة، العمل والرفاه. باراك وحشين ورفاقهما صادقوا طوال سنوات كثيرة على عمليات الاعدام والاعتقال من دون محاكمة ومصادرة الاراضي والحواجز والاغلاقات. كل ذلك كان يحدث باسم «الامن» وعندما صرح خبراء الامن والمستوطنون أنفسهم حتى باتت المستوطنات (ايلون موريه) لا تمت بأي صلة بالامن سمحت محكمة العدل العليا بالاستخدام المشوه «لاراضي الدولة» وفق مدرسة مثير شمغار الذي كان رئيسا لمحكمة العدل العليا.

هم ساروا كالمسحورين في طريقه وسمحوا بمواصلة اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاماكن التي تشكل خطرا على حياة الجنود الذين يوفرون الحماية للمواطنين الاسرائيليين الذين يسكنون فيها. هذه المستوطنات التي اقيمت خلافا للقانون الدولي الذي يحظر على الدولة المحتلة ان تعطي مواطنيها اراضي محتلة علمت الفلسطينيين ان عليهم ان يبحثوا عن العدالة خارج اطار المحكمة.

حشين صنع معروفا مع زميله باراك عندما ابرزه كفارس من فرسان حقوق الانسان. صحيح ان باراك قد عبر عن نهج متشكك هنا وهناك بالمقارنة مع زملائه ومنهم حشين بصدد الادعاءات «الامنية» واصغى لشكاوى ضحايا الاحتلال ومنظمات حقوق الانسان. ولو ان باراك كان مثلما ادعى حشين (من قبل أن يعتذر) مستعدا لقبول انفجار (30 ـ 50) شخصا المهم ان تكون هناك حقوق انسان فعليا لما كان لدى الاولاد والبنات الذين يتسللون عبر السور الفاصل دافع لقتل اليهود عندما يصبحون كبارا.

المسؤولية ملقاة قبل كل شيء على كاهل المستوى السياسي ولكن في الميزان العام ـ مدرسة باراك لم تخدم حقوق الانسان في المناطق ووضع اسرائيل الامني اكثر مما فعلت مدرسة حشين.

عكيفا الدار
كاتب ومحلل رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/5/25

على قائد الشرطة الاسرائيلية العام الاستقالة وعدم انتظار اعفاء الدولة له من وظيفته

■ قائد الشرطة الاسرائيلية العام، موشيه كرادي، يُحسن التصرف، اذا رأى مسؤوليته تجاه جهاز الشرطة الذي يقف على رأسه، ويقوم بتقديم استقالته من وظيفته بصورة نهائية، وذلك بعد أن تسلم من لجنة زايلر رسالة تحذير خطية. ونحن نأمل أن استقالة كرادي من وظيفته الكبيرة التنفيذية كقائد عام للشرطة، سوف تسمح له بتكريس وقته وجهوده للدفاع عن سمعته الطيبة، وأن يتمكن في نهاية المطاف من اقناع اعضاء لجنة زايلر أن «يشطبوا اسمه من قائمة المسؤولين عن تلك السقطات التي وقعت بها الشرطة والتي برزت في التحقيق».

وحتى اذا كانت الاستقالة التي ندعو كرادي لتقديمها، قبل أن تستكمل لجنة التحقيق عملها، ستضر باسمه وسيرته بشكل كبير، وحتى اذا خرج في نهاية الأمر نقيا من كل شيء ومن كل تهمة، فانه من الواجب الطلب منه تقديم استقالته، وذلك من اجل الجهاز الذي هو قائده.

صحيح أن الشرطة الاسرائيلية بحاجة الى عملية صيانة داخلية شاملة، التي لا يستطيع كرادي أن يقوم بها الآن، لكن شخصا آخر لم يرتبط اسمه بتاتا بقضية الاخوان فرنيان، ولم يكن حلقة في السلسلة الطويلة من حلقات التخاذل والاهمال القيادية التي اكتُشفت حديثا في جهاز الشرطة العام، هو وحده الذي يستطيع تنفيذ هذه المهمة، وبذلك قد يُعيد شيئا من الثقة للجمهور بهذا الجهاز الذي كثر الحديث حوله بسبب هذه القضية وبعض القضايا الاخرى. صحيح أن ذلك لا يعني بأنه يتوجب على كرادي، قانونيا، الاستقالة، كما أن المستشار القانوني للحكومة لم يوصِ هو الآخر بذلك، ولكن من الناحية العامة للجمهور، كما يستحق، فانه يعطي بذلك نوعا من المثالية الجيدة لغيره باعتباره الشخص رقم (1) الذي ينفذ القانون، ولهذا يوجد سبب يدعوه للاستقالة المبكرة وعدم الانتظار حتى تعفيه الدولة من وظيفته فيما بعد، اذا ما قررت ذلك في توصياتها.

توصيات لجنة زايلر ليست نهاية المطاف، ولكن من الصعب التكهن بحالة التغييرات التي ستحدث وعلى أبعد المستويات في تحديد المسؤولية العامة التي تضمنتها رسالة التحذير التي وُجهت اليه. وقد نسبت اللجنة في رسالة تحذيرها للقائد كرادي من بين ما احتوته من مواضيع، تحميلها المسؤولية له للسلبيات الخطيرة التي ظهرت في موضوع اتخاذ القرارات، وبتنفيذ مهمة الاشراف العام على مواضيع التحقيقات، وباستخلاص العبر اللازمة في مواضيع بالغة الخطورة قامت اللجنة في التحقيق فيها. وحتى لو كان الجنرال كرادي غير مُتهم بأعمال الابتزاز الشخصية، فانه لن ينجح في اقناع اعضاء اللجنة، بأن رأيه المهني ووظيفته مهمة في هذا الوقت. وفي حالة كهذه بالغة الخطورة، مع أن القليل من المعلومات قد وصل الى أسماع الجمهور عن طبيعة ما يجري من تحقيقات، فان هذا يكفي للضرر بثقة الجمهور في هذا الجهاز وبقائده وبالطريقة التي يعمل بها. وهذا يكفي ايضا للحسم في موضوع ما اذا كان قائدا بهذا المستوى يستطيع أن يؤدي وظيفته وهو لا يتمتع بكامل الثقة من الجمهور التي هو بحاجة اليها.

الامور التي حدثت في اللواء الجنوبي للشرطة، تعتبر بالقياس من الامور بالغة الخطورة التي عرفتها دولة اسرائيل طوال سنوات وجودها. والقائد كرادي قد وُصف من جملة ما وصف به، بأنه ذو علاقة بمسؤولية عدم اتخاذ خطوات توجبها القوانين في مسألة مقتل بنحاس بوحبوط، وفي موضوع الطريقة التي عمل فيها الشرطي تساحي بن أور، وفي موضوع علاقات رجال الشرطة الكبار في موضوع الاخوين فرنيان الذي اطلع عليه بحكم مسؤوليته في مواضيع لها علاقة بارجاع ممتلكات مسروقة، وفي موضوع التعيين المختلف عليه ليورام ليفي حيث تم تعيينه قائدا للواء الجنوبي. جزء كبير من الشهادات التي طُرحت أمام اللجنة ما زالت سرية، ويمكن الاعتقاد بأن نتائج تحقيقات لجنة زايلر سوف تُحدث أصداء كبيرة، وسيُطلب بسببها إحداث تغييرات بعيدة المدى في كل ما يدور من اعمال الشرطة وجهازها بصورة عامة. ومن اجل مستقبل الشرطة والجمهور، الذي يثق بها، يجب تعيين قائد عام جديد لهذا الجهاز، ومنذ الآن.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/5/25

تدفع حساب الكهرباء للفلسطينيين من المال المتجمع عندها للسلطة

الحكومة الاسرائيلية تعتبر اي جهة تتعاون مع الحكومة الفلسطينية مشاركة في الارهاب

■ تخيلوا الوضع التالي: تلقيتم إخبارا من البنك أنه بعد ثلاثة أشهر سيُقطع حسابكم. البنك يغلق الحساب ويلغي بطاقة الاعتماد. وهاكم تتمة السيناريو: تُبلغكم جميع البنوك أنها لن تدعكم افتحوا حسابا عندها. ماذا تعتقدون سيكون وضعكم؟.

آثار اجراء كهذا واضحة. اذا كنتم أجراء فليس من الواضح البتة هل ستستطيعون الحصول حتى على الأجرة؟ من هو رب العمل الذي سيكون مستعدا للدفع نقدا، لأن الصك لن يساعدكم؟ واذا كنتم من أصحاب المصالح، فان الضائقة فظيعة: فمن غير قدرة على البيع لقاء صكوك أو إلزام بطاقة الاعتماد، ومن غير قدرة على الحصول على اعتماد ـ أنتم مقضي عليكم.

حصل 21 زبونا فلسطينيا في بنوك اسرائيلية على إبلاغ كهذا، سيدخل حيز التنفيذ قريبا. هؤلاء الزبائن هم جميع البنوك التي تعمل في الضفة الغربية وفي غزة. يُحول 12 مليار شيكل في حسابات البنوك الاسرائيلية ـ الفلسطينية وهي جميع الانتاج الوطني تقريبا لاقتصاد فلسطين. وهذا يعني، بالفعل، أن الاقتصاد الفلسطيني سيذوي في خلال اشهر معدودة ـ كما سيحدث لنا بالضبط لو فعلوا لنا ذلك. الحديث لا يدور عن قرار حكومة. بنك هبوعليم وديسكونت ـ اللذان ركزا جميع النشاطات المالية حيال البنوك الفلسطينية ـ يزعمان أن قانون حظر تمويل الارهاب يُعرضهما لخطر الدعاوة القضائية، اذا ما نُظر الى البنوك الفلسطينية أنها متعاونة مع جهات ومنظمات تُعرّف أنها «منظمات ارهاب». البنكان غير مستعدين للمخاطرة، ومن هنا يأتي الفصل المخطط له مع نهاية العقد الحالي بينهما وبين نظيراتهما في فلسطين. أقامت الحكومة ردا على ذلك طاقما يشتمل على موظفين من مكاتب المالية، والعدل وبنك اسرائيل. يتصرف الطاقم تصرفا كسولا، لأنه كالعادة عندنا، من الذي يهمه بالضبط اذا اختنقوا؟.

دخل صاحب متجر للأدوات المنزلية بنكا فلسطينيا ليدفع حساب الكهرباء عنده للسلطة المحلية التي يشتري الكهرباء منها. هذه السلطة تسيطر عليها حركة حماس، التي فازت بالانتصار في الانتخابات الأخيرة. عرفت حكومة اسرائيل كل جهة حكومية فلسطينية تسيطر عليها حماس أنها منظمة ارهابية (وإن لم يدخل هذا التعريف القانون بعد). ومعنى ذلك: اذا ما أخذ البنك الفلسطيني دفعة الكهرباء ـ فهو والمستهلك الدافع، سيُعدان عند اسرائيل متعاونين مع الارهاب. والبنك الاسرائيلي الذي سيدفع قيمة صك أرسله صاحب الحانوت الى مزوده الاسرائيلي سيكون متعاونا مع الارهاب. هذا منطقي، لانه تجب محاربة الارهاب بكامل القوة.

اذا لماذا يدفع اهود اولمرت وتسيبي لفني وابراهام هيرشيزون حساب كهرباء اسماعيل هنية، رئيس «حكومة الارهاب»، الذي يُعدون في مكتبه كما تعلمون صواريخ القسام والأحزمة الناسفة؟ هاكم القصة: في فلسطين لا يوجد انتاج كهرباء. فهم، بواسطة شركة الكهرباء في شرقي القدس، والسلطة الفلسطينية وسلطات محلية، يشترون الكهرباء من شركة الكهرباء الاسرائيلية. وهم لا يدفعون حساب الكهرباء منذ عدة أشهر. وعلى نحو عجيب لا ينقطع التيار الكهربائي. كيف يحدث ذلك؟ يدفع اولمرت ولفني وهيرشيزون. صحيح، لا من مالهم بل من حساب بنك اسماعيل هنية في وزارة المالية الاسرائيلية (أجل، يوجد حساب كهذا). لكن يدفعون. اذا لماذا عندما يدفع فلان صاحب حانوت حساب الكهرباء الى حكومة هنية يُعد ذلك تعاونا مع الارهاب، وعندما يدفع اولمرت حساب كهرباء هنية يُعد ذلك تفضلا انسانيا؟.

التفضل الانساني هو الجواب الذي أعطاني إياه موظف متخصص في الادارة الاسرائيلية، حاول أن يوضح لي لماذا يدفع اولمرت حساب كهرباء هنية (وسائر ملايين «الارهابيين» في فلسطين). بحسب تحليل البنوك الاسرائيلية، دفع حساب الكهرباء هو بمنزلة تعاون مع الارهاب عند كل فلسطيني، ولكن اذا ما فعل ذلك اسرائيلي مثل اولمرت فان ذلك يُعد حيلة مشروعة للالتفاف على قانون منع تمويل الارهاب.

يوجد هنا نفاق وفير. هاكم امكانين لما قد يؤول اليه هذا الوضع. ربما يتنبه موظفونا الحكماء سريعا ويجدون طريقة لوقف الارهاب المالي الذي نخطط لفلسطين. ويوجد امكان آخر: أن يوافق السيد هنية والسيد عباس، من اجل التغيير، أنه في ضوء الاجراء الاسرائيلي في المجال المالي فانهما يحلان السلطة الفلسطينية. بهذا القرار سيعود صولجان ادارة الشؤون الى الادارة العسكرية الاسرائيلية. سننفذ خطة انطواء في نابلس، والخليل وغزة، ونقضي على الارهاب، ونُصرّف جهاز التربية عندهم، والجهاز الصحي والمالي وسنأتي بالخلاص لاسرائيل.

جدعون عيشت
خبير اقتصادي
(يديعوت احرونوت) 2006/5/25